السلطات السعودية تعتمد خطة الاقتراض السنوية للعام الجديد

اعتمدت السلطات السعودية خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2025، باحتياجات تمويلية تبلغ نحو 139 مليار ريال، لتغطية العجز المتوقع في الميزانية العامة للدولة لهذا العام، الذي يقدر بحوالي 101 مليار ريال وسداد مستحقات أصل الدين خلال للعام الحالي بما يعادل 38 مليار ريال.

وعلى الرغم من محاولات السعودية إظهار وكأنها تسير باتجاه تنويع الاقتصاد غير أن حقيقة الأمر، تعثر ومماطلة وإسراف وفشل في استقطاب مستثمرين، بسبب ارتكاب النظام انتهاكات حقوقية، أبرزها استهداف للعمالة المقيمة وتهجير قسري للسكان الأصليين.

تصر السلطات السعودية على إسراف المزيد من الأموال من أجل غسل السمعة، رغم التعثر المالي الذي يكشفه حجم العجز في موازنتها.